

بغداد تناور لمواصلة شراء الغاز الإيراني

ويمثل العراق أكبر نافذة لحصول إيران على عوائد مالية من صادرات الغاز والكهرباء والمنتجات المكررة، بعد خلق معظم صادراتها الأخرى بموجب العقوبات الأميركية. وتعرض اتفاقات العراق لشراء الغاز الإيراني لانتقادات واسعة بسبب السعر الذي يدفعه العراق لشراء الغاز الإيراني، والذي يفوق ضعف متوسط الأسعار العالمية.

وقال الخطيب إن السعر الذي يسده العراق مقابل ذلك يبلغ حالياً نحو 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو ما يزيد بنحو 50 بالمئة عن متوسط الأسعار العالمية، وتشير بيانات مؤسسات عالمية إلى أن بغداد كانت تدفع ل طهران أكثر من ضعف ذلك السعر.

لؤي الخطيب

العراق يحتاج للغاز الإيراني الثلاثة أو أربعة أعوام أخرى

وتبدي واشنطن عدم ارتياحها لاستمرار اعتماد العراق على الإمدادات الإيرانية، وقد سمدت إعفاء بغداد من العقوبات حتى نهاية سبتمبر المقبل، لكنها طالبت بمضاعفة الجهود للتخلي عن مشتريات الطاقة الإيرانية.

ويقول محللون إن بغداد بإمكانها خفض واردات الغاز الإيرانية إذا استغلت المزيد من احتياطياتها من الغاز بدلا من حرق الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط. وقال وزير النفط ثامر الغضبان أمس إن بلاده "تقترب من الوصول إلى طاقة إنتاجية للنفط عند خمسة ملايين برميل يوميا، ويتطلع إلى إضافة مليوني برميل خلال السنوات القليلة المقبلة".

وأضاف الوزير أن "العراق لا يزال يحرق نصف إنتاج الغاز المصاحب، وذلك حتى نهاية العام الماضي، لكن المشروعات الجديدة لتحويل الغاز إلى سائل ستسهم في حل المشكلة". وأشار إلى أنه يجري تنفيذ أربعة مشاريع للمساعدة في تحويل 1.2 مليار قدم مكعب من الغاز المصاحب إلى سوائل لخفض عمليات الحرق بشكل كبير.

وتسبب انخفاض أسعار النفط في وقت سابق من هذا العام على ضرورة تعزيز قبضة الحكومة العراقية على خفض الدعم لأسعار الكهرباء. وتقدم بغداد دعما كبيرا لرسوم الكهرباء، وتستفيد منه مختلف شرائح المجتمع وفي جميع فئات الاستهلاك.

أبو ظبي - قال وزير الكهرباء العراقي لؤي الخطيب، أمس، إن العراق سيواجه صعوبة في توليد ما يكفي من الكهرباء إذا لم يواصل استخدام الغاز الإيراني لمدة ثلاثة أو أربعة أعوام أخرى، في محاولة لمواجهة الضغوط الأميركية لوقف الإمدادات الإيرانية.

وتتناقض تصريحات الوزير مع الوتيرة المتصاعدة لاستثمار الغاز المصاحب وتصدير عشرات الشحنات إلى الخارج، في وقت يقترب فيه العراق من تصدير الغاز إلى الكويت.

وتشير التقديرات إلى أن العراق يستورد من إيران إمدادات غاز تكفي لتوليد 2.5 غيغاواط من الكهرباء، إضافة إلى نحو 1.2 غيغاواط من الكهرباء.

وقال الخطيب على هامش القمة العالمية للطاقة المنعقدة في أبو ظبي إن قضية الكهرباء أضحت محورا سياسيا في العراق، في إشارة إلى الاحتجاجات التي تنفجر باستمرار بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

وأضاف "في النهاية هذه سوق مفتوحة... لدينا علاقات متوازنة مع الجميع وينبغي أن يحترم الناس ذلك" في إشارة إلى الضغوط التي تمارسها الإدارة الأميركية على بغداد لإيقاف الإمدادات الإيرانية والالتزام بالعقوبات. ويرى محللون أن الإطار الزمني، الذي ذكره الخطيب لاستمرار حاجة العراق للغاز الإيراني، مبالغ فيه، خاصة بعد إطلاق مشاريع كبرى لاستثمار الغاز مع كبرى الشركات العالمية.

ولا تتسجم تصريحات الخطيب مع تأكيد وزير النفط ثامر الغضبان أنه يجري تنفيذ 4 مشروعات لاستثمار 1.2 مليار قدم مكعب من الغاز المصاحب لخفض عمليات الحرق بشكل كبير. كما يبدو من المستبعد أن تتواصل حاجة العراق لإمدادات الكهرباء الإيرانية لتلك الفترة الطويلة، بعد توقيع عقود بأكثر من 20 مليار دولار مع شركتي سيمز الألمانية وجنرال إلكتريك الأميركية لزيادة طاقة التوليد وتطوير البنية التحتية للنقل والتوزيع.

وتذكر الوزير أن العراق يملك حاليا طاقة إنتاجية قدرها 18 غيغاواط، مقارنة بنحو 12 إلى 15 غيغاواط في العام الماضي، لكنه قال إنها تظل دون مستوى الطلب في أوقات الذروة، الذي قد يصل إلى 25 ألف ميغاواط ويرتفع كل عام. وتسبب بغداد على حبل رفيع محفوف بالمخاطر بين حليفها الرئيسيين طهران وواشنطن، في ظل انقسام حاد في البرلمان والحكومة بين فريق موال ل طهران وفريق متحفظ على نفوذها الكبير في الساحة العراقية.

أرامكو جاهزة لطرح محلي ومستعدة لإدراج دولي

السعودية تستقطب أثرياءها لضمان نجاح الإدراج



بانتظار أكبر طرح على الإطلاق

العائلات خلال الأسبوع المقبل، بعد اختيار البنوك التي ستدير عملية الطرح. وتقلت بلومبيرغ عن أحد المصادر قوله إن "المملكة تستهدف بيع ما بين 1 و2 بالمئة من أسهم أرامكو إلى مستثمرين سعوديين"، وهو ما يقدر بنحو 20 مليار دولار.

وتشير الاتصالات إلى حرص الرياض على تأمين طلب كاف على الأسهم عند تنفيذ الطرح، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد من تداعيات أسعار النفط المنخفضة وتكاليف حملة مكافحة الفساد. وقال ريتشارد سبغال كبير محللي الأسواق الصاعدة في شركة مانول لايف أسيت مانجمنت في لندن إنه "إذا شارك المستثمرون السعوديون في الطرح العام الأولى بقيمة مرتفعة سيؤدي ذلك إلى تحسين الأفاق بالنسبة إلى الرؤية الدولية للطرح".

وأضاف "الخطوة ستضع الشركة في مستوى مختلف.. ويمكن للحكومة أن تشجع المستثمرين على المشاركة من خلال مبدأ شيء مقابل شيء". ويعتبر الكثيرون أن الفضل في الوصول إلى تريليوني دولار في تقدير قيمة أرامكو، كان السبب الرئيسي وراء تأجيل عملية طرح الأسهم التي كانت مقررة في 2018.

موافقة أوبك + على تمديد خفض الإنتاج إلى تسعة أشهر إضافية بدءاً من يونيو الماضي.

وحتى الآن، لم تؤكد أرامكو بعد البورصة التي سيتم تداول أسهمها فيها، لكن بورصات لندن ونيويورك وهونغ كونغ سعت جميعها لاستقطاب طرحها الأولي.

وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الشهر الماضي أن أرامكو تدرس إمكانية الإدراج على مرحلتين تبدأ الأولى في السعودية، وأما المرحلة الثانية في بورصة عالمية ربما تكون بورصة طوكيو. وقالت مصادر مطلعة الإثنين إن الرياض تضي قدما في العملية وتضع اللمسات النهائية على الأوراق التي ستطرح بها البنوك في طرح أكبر شركة نفط في العالم.

ولتحقيق هدفها، تواصلت الحكومة مع أغنى العائلات السعودية لبحث مشاركتها في الطرح العام الأولي المنتظر. وتكتف مصادر قريبة من دوائر صنع القرار لوكالة بلومبيرغ أن المسؤولين السعوديين أجروا اتصالات أولية مع كبرى العائلات الاقتصادية السعودية نيابة عن أرامكو.

وأشارت المصادر إلى أن الشركة قد تعقد لقاءات رسمية مع ممثلي هذه

ومرت خطوات الإصلاح بتعزيز أصول أرامكو عبر الاستحواذ على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والدخول في شراكات حول العالم في أنشطة المصب.

ويقول محللون إن كل تلك المراحل تعزز جهود أكبر منتج للنفط في العالم نحو المضي قدما في برنامج الإصلاح الاقتصادي على أسس صلبة ومستدامة. وتعمل السعودية على رفع أسعار الخام المنخفضة قبل طرح 5 بالمئة من أسهم أرامكو للاكتتاب العام الأولي في بورصة الرياض (تداول).

وكان الأمير عبدالعزيز بن سلمان قد أكد في افتتاح المؤتمر الإثنين أن خفض إنتاج النفط "سيفيد" الدول المصدرة، في ما بدأ تاييدا من قبل الرياض لخيار المضي بخفض إضافي بهدف رفع أسعار الخام.

وتتحرك أسعار الخام حاليا حول مستوى 60 دولارا للبرميل بعدما تراجعت إلى مستوى 50 دولارا قبل بضعة أشهر، علما أنها وصلت إلى 70 دولارا قبل نحو عام.

وساعدت اتفاقات خفض الإنتاج في السابق على زيادة الأسعار، لكن الاتفاق الأخير بداية هذا العام لم يحقق الهدف، حيث واصلت الأسعار انحدارها رغم

اقتربت السعودية من تنفيذ أكبر طرح في العالم لأسهم شركة أرامكو، التي أعلنت أمس أنها تنتظر الضوء الأخضر من الحكومة. وأكدت أنها جاهزة لطرح أسهمها في البورصة المحلية ومستعدة لإدراجها في أسواق عالمية.

أبو ظبي - أعلنت تصريحات المسؤولين السعوديين أمس الثلاثاء زخما إضافيا للطرح المزمع لشركة أرامكو النفطية، والذي تترقبه الأوساط المالية كونه الأكبر على الإطلاق في العالم.

وأكد الرئيس التنفيذي لعالم النفط أرامكو أمين الناصر أثناء مشاركته في مؤتمر للطاقة في أبو ظبي أن الشركة جاهزة للاكتتاب العام، وهي تنتظر الضوء الأخضر من الحكومة.

وتشكل الخطوة حجر أساس برنامج الإصلاحات، الذي وضعه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع اقتصاد بلاده والتخفيف من اعتماده على النفط.

وأوضح الناصر أن الشركة مستعدة لطرح أسهمها في الداخل والخارج بهدف جمع 100 مليار دولار استنادا لقيمة أرامكو السوقية والمقدرة بنحو تريليوني دولار.

وتابع "قلنا دوما إن أرامكو مستعدة وقتما يتخذ المساهم قرار الإدراج، وكما سمعتم من الأمير عبدالعزيز أمس (الاثنين) فإنه سيكون قريبا جدا، لذا نحن مستعدون... هذه هي الخلاصة".



أمين الناصر مستعدون للاكتتاب ومنتظر الضوء الأخضر من الحكومة

ويأتي الإعلان ليؤكد أن الرياض اقتربت من وضع اللمسات الأخيرة على خطتها بعد سلسلة إصلاحات استمرت أشهرها توجت منذ أيام تبعية الأمير عبدالعزيز بن سلمان على رأس وزارة الطاقة.

وأعفى وزير الطاقة السابق خالد الفالح من منصبه بعد أيام قليلة من تعيين أرامكو الأمين العام لمجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة ياسر الرميان رئيسا جديدا لمجلس إدارتها.

انحدار الليرة يلهب الأسعار في الأسواق السورية

البنك المركزي لم يعد قادرا على توفير أي دعم للعملة المحلية

دمشق، ما ردد الشركات الدولية عن الاستثمار في إعادة الإعمار بعد الحرب، ما دام بشار الأسد متمسكا بالسلطة. ويقول مستثمرون محليون إن العملة تأثرت أيضا بتبديد الأموال في أن تشجع مكاسب الأسد في ساحة المعركة الأثرياء السوريين في الخارج على البحث عن فرص في الاقتصاد الذي دمرت الحرب، نتيجة مخاوفهم من العقوبات الغربية.

675 ليرة السعر الذي بلغه الدولار هذا الأسبوع في سوق العملة بسوريا وهو الأدنى منذ عام 2011

وأكد رجال أعمال محليون أن العملة تعرضت لضغوط شديدة خلال الفترة الماضية بعدما تخلى البنك المركزي إلى حد بعيد عن جهوده في الأشهر الأخيرة لدعم قيمة الليرة من أجل حماية احتياطيات النقد الأجنبية المتبقية. ورغم تلك المحاولة، باتت دمشق مضطرة للاعتماد على الاحتياطات النقدية البالغة 700 مليون دولار فقط بحسب ما تشير إليه التقديرات بعد أن كانت عند مستوى 18 مليار دولار مع بداية الأزمة.

ودعا أبو عبيدة الفريق الاقتصادي في الحكومة إلى وضع حد لهذا التدهور، من خلال تثبيت سعر الصرف لفترة محددة، مبينا أن هذا الشيء بحد ذاته إنجاز كبير.

وتؤكد الأوساط الاقتصادية في سوريا على أن تراجع قيمة العملة مرتبط بالأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية للبلاد وتأثيرات حزمة العقوبات الغربية المفروضة على دمشق منذ سنوات. ونسبت وسائل إعلام محلية للباحثة الاقتصادية لمياء عاصي، قولها إن "تذبذب سعر الصرف وانخفاض قيمة الليرة يعكسان الوضع الاقتصادي والسياسي العام".

وأضافت عاصي، التي تسلمت حقيبة الاقتصاد في الحكومة عام 2010 إن "تكاليف الحرب باهظة جدا، وانعكست على المستوى المعيشي للشعب السوري، إضافة إلى حصول انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي".

ويأتي تدني قيمة الليرة تزامنا مع تشديد العقوبات الغربية على البلاد، فيما تسعى دمشق إلى التخفيف من وطأتها من خلال محاولات بانئسة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية. وجرى تشديد العقوبات الأميركية والأوروبية منذ نوفمبر الماضي ليشمل رجال أعمال سوريين مقربين من النظام وغير الأميركيين الذين يتعاملون مع

المرة الأولى التي تحوم فيها قرب تلك المستويات القياسية المنخفضة لأيام. ويرى أبو عبيدة، صاحب محل تجاري، أن أسعار السلع تتغير بشكل يومي بسبب ارتفاع سعر الصرف، وتدهور الليرة.

ولفت إلى أنه هو الآخر يخسر عندما يبيع سلعة ما بسعر محدد، وعندما يشتري سلعة أخرى من نفس النوع تكون أعلى بكثير من التي باعها، فيضطر لدفع الفارق من ربحه ليشتري بعض السلع الجديدة.



نداء للهاربين من غليان الأسعار

"أصبح الأمر لا يطاق"، مشيرة إلى أن الأسعار عالية جدا ولا تتناسب مع دخل المواطن السوري، متسائلة "إلى متى سيبقى هذا الوضع؟".

وتساءلت مستغربة، من المستفيد من رفع سعر الدولار أو بالأحرى من تدهور الاقتصاد السوري؟ مؤكدة في الوقت ذاته أن هناك دولا غربية تريد لهذا البلد الدمار بكل مناحي الحياة.

ويؤكد تجار عملة أنه رغم أن الليرة بلغت مستوى 660 مقابل الدولار لفترة وجيزة في 2016، إلا أن هذه هي

بشكل جنوني وانعكس سلبا على حياتهم المعيشية اليومية. وقال سالم الحاج وهو عامل باجر يومي "سنت مهتما بصعود الدولار أو نزوله، ولكنني مضطر لمعرفة سعره اليومي، لأن الأسعار في الأسواق متعلقة به".

وأشار إلى أن الكثير من السلع والمواد الغذائية تم رفع سعرها بسبب ارتفاع الدولار أمام الليرة السورية. واشتكى سالم من لهيب الأسعار الذي تزامن مع افتتاح العام الدراسي الجديد، وشراء بعض الاحتياجات الضرورية لأولاده، الأمر الذي أزهق كاهله، وجعله في ضائقة مادية كبيرة.

وأكدت عفرات وهي ربة منزل على أن تذبذب أسعار صرف الليرة السورية أمام الدولار أنهك المواطنين، وجعلهم في حيرة من أمرهم. وأوضح أن التجار يرفعون الأسعار عندما يرتفع الدولار، لكن لا تنخفض الأسعار عندما ينخفض سعره.

وقالت عفرات أثناء خروجها من إحدى الأسواق في دمشق لشينخوا

تصاعدت استغاثات السوريين من تقادم موجة غليان الأسعار، بعد أيام قليلة من تخلي البنك المركزي عن دعم العملة المحلية، التي تهاوت إلى مستويات غير مسبوقة أمام الدولار في وقت لا يزال فيه الاقتصاد يعيش بين ركاب الحرب.

دمشق - تسود حالة من التشاؤم بين السوريين من السقوط في حفرة أزمتهم أعماق بعد أن دفع انحدار قيمة الليرة أسعار جميع السلع في الأسواق إلى الارتفاع بشكل غير مسبوق. ويقول سوريون إن سعر صرف الدولار في السوق السوداء تجاوز 675 ليرة هذا الأسبوع لتصل العملة المحلية إلى أدنى مستوياتها منذ تفجر الحرب السورية في عام 2011.

وجاء تدهور الليرة بعد توقف البنك المركزي عن دعمها بسبب تلاشي موارده المالية في ظل الخراب الاقتصادي، الذي فاقمه تشديد العقوبات الغربية خلال العام الماضي. وأشارت وضعيفة العملة وارتفاع الأسعار موجة انتقادات شديدة على مواقع التواصل الاجتماعي، تتهم الحكومة بالتهاون من مسؤولياتها وتطالبها بوضع حد لحالة الانهيار الاقتصادي.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى مواطنين في العاصمة السورية تآكلهم على أن انحدار الليرة الهب الأسعار